

البحث العلمي بين المشكلات المنهجية وعدم صدق النتائج

إعداد

أ.د/ هشام سيد عبد المجيد

أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

مقدمة:

لا يستطيع أن ينكر أحد أهمية البحث العلمي في تطوير النظرية والممارسة في جميع العلوم بصفة عامة والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة. وقد كان للبحث العلمي الكثير من الانجازات التي نقلت الخدمة الاجتماعية من مجرد مهنة تقديم خدمات ومساعدات إنسانية قائمة على المساعدات الاجتماعية والاقتصادية إلى الفقراء والمحتاجين إلى مهنة إنسانية واجتماعية لها قاعدتها العلمية والتطبيقية والتي اقتحمت جميع مجالات العمل الإنساني وألقت بجذورها فيه وأصبحت لها قيمتها في المجتمعات المتحضرة.

ويمكن القول بأن البحث العلمي يعتبر عنصرا أساسيا وحاسما في بناء الممارسة المهنية الفعالة وتطورها بما يضمن استمرارها وتحقيقها لأهدافها في إطار المتغيرات الإنسانية المتجددة والمتطورة.

أما على الجانب القومي والعربي فإن البحث العلمي يعاني في مصر والوطن العربي وخاصة البحث في الخدمة الاجتماعية العديد من المشكلات التي أثرت بدرجة كبيرة على فعالية النتائج التي يتم الوصول إليها من خلال البحوث العلمية المتعددة في هذا المجال. ولعل أهم المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في مجتمعاتنا هي مشكلات المنهجية التي تمثل الدعامة الأساسية لنجاح البحث العلمي والوصول إلى النتائج التي يمكن أن تفيد النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية.

ولقد كان لعلماء الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية فضل السبق في تقييم نتائج بحوث الخدمة الاجتماعية وجوانب القصور التي أدت إلى التشكيك في صدق النتائج وخاصة خلال الحقبة المبكرة التي تلت ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية. ويعتبر ما قام به كل من ألين روبن وإيرل بابي (Rubin A, & Babbie (2001) من مقارنة نتائج لعدد من البحوث العلمية في التدخل المهني للخدمة الاجتماعية التي أجراها بعض القدامى والمحدثون من علماء الخدمة الاجتماعية من أهم الإشارات إلى أهمية دقة ورصانة البحث العلمي في الوصول إلى النتائج التي تثري الممارسة.

وقد تعرض الكاتبان لبحوث بعض العلماء البارزين في الخدمة الاجتماعية والتي تقيم فعالية التدخل المهني. ومن أهم ما تناوله الكاتبان البحث الذي قام به فيشر Joel Fischer (1973) وأحدث صدمة في أوساط ممارسة الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما قام بتحليل مجموعة من الدراسات التجريبية التي تقيم فعالية طريقة خدمة الفرد. وقد وجد فيشر إحدى عشر دراسة فقط تتماشى مع المعايير التي حددها في هذه الدراسات. وقد أجريت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تلت عام ١٩٣٠. وقد تضمنت هذه

الدراسات مقارنة جماعات يتم التدخل المهني معها (تجريبية) مع جماعات لا يتم معها أي تدخل (ضابطة) أو جماعات يستخدم معها أساليب بديلة للتدخل غير الخدمة الاجتماعية. كما اعتمدت هذه الدراسات أساسا على الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين في إطار خدمة الفرد. وقد أشارت نتيجة دراسة فيشر أن هناك ست دراسات من بين الدراسات الإحدى عشر لم تظهر أي تأثيرات دالة بين الجماعات التجريبية التي استخدمت معها أساليب التدخل في خدمة الفرد وبين الجماعات الضابطة التي لم تتعرض لأي تدخل. أما الخمس دراسات الأخرى التي قارنت التدخل المهني لخدمة الفرد مع أنواع التدخل الأخرى، فقد أظهرت ثلاث دراسات منها عدم وجود فروق دالة بين الجماعات التي استخدمت معها التدخل في خدمة الفرد والجماعات التي استخدمت معها أشكال تدخل أخرى، أو أظهرت فروق طفيفة لا ترجح كفة التدخل المهني في خدمة الفرد. أما الدراستان الأخيرتان فقد وجد فيشر فيهما وجود قصور منهجي يشكك في نتائجهما.

ولعل دراسة فيشر ليست هي الوحيدة في هذا الإطار فقد تعددت الدراسات التي انتقدت فعالية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، فبعض هذه الدراسات انتقد التصميمات المنهجية التي اختبرت برامج التدخل المهني، والبعض الآخر انتقد عدم وضوح عملية التدخل المهني أو عدم مناسبتها لمشكلات العملاء. وتعتبر دراسة كاترين وود (1978) Katherine Wood واحدة من أهم هذه الدراسات والتي بدأتها بعنوان أكثر إثارة وهو هل خدمة الفرد كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية قد ماتت؟ Is Social Casework Died?. وقد راجعت وود من خلال هذه الدراسة ٢٢ بحثا تناولوا التدخل المهني للممارسة المباشرة في الخدمة الاجتماعية في أربعة مجالات. وقد أظهرت "وود" أيضا عدم فعالية الممارسة المباشرة للخدمة الاجتماعية في المجالات التي تناولتها. وقد ذهبت "وود" إلى أبعد من ذلك حيث رأت من خلال تحليل الدراسات التي تناولتها وجود جوانب عديدة من القصور في الأطر المنهجية لهذه الدراسات والتي قد تكون هي السبب في الوصول إلى نتائج تلك الدراسات. وعموما اتفق كل من "فيشر" و "وود" على النظرة التشاؤمية للممارسة المباشرة.

وعلى العكس من ذلك ظهرت العديد من بحوث العلماء المعاصرين في الخدمة الاجتماعية الذين كانت نتائجها أكثر تفاؤلا من بحوث فيشر وكاترين وود. فقد قام كل من ريد وهانراهان (1982) Reid & Hanrahan بمراجعة ٢٢ دراسة تجريبية تقيم الممارسة المباشرة للخدمة الاجتماعية، حيث أجريت هذه الدراسات خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٩. وهو نفس ما قام به (1985) Rubin من خلال مراجعة ١٢ دراسة تجريبية تم نشرها خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٣. وقد أظهرت نتائج الدراستين السابقتين وجود درجة مناسبة من فعالية الممارسة المباشرة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع المشكلات التي تتعامل معها في المجتمع.

وبمراجعة نتائج الدراسات التي قام بها العلماء المحدثون والقدامى حول تقييم فعالية الممارسة المباشرة للخدمة الاجتماعية مع مشكلات العملاء خلال مراحل متفاوتة من الزمن. نجد أن العلماء المحدثين أكثر تفاؤلاً من العلماء القدامى حول مستقبل التدخل المهني للممارسة المباشرة والدور الذي يمكن أن يلعبه في التعامل مع مشكلات المجتمع في ضوء النتائج التي توصلوا إليها. وقد أرجع بابي Rubin & Babbie هذا التفاؤل أو بمعنى أدق الاختلاف بين نتائج العلماء المحدثين والقدامى إلى:

(١) اتسم التدخل المهني الذي قام بتقييمه العلماء القدامى في الخدمة الاجتماعية مثل فيشر وكاترين وود بأنه غير محدد المعالم بمعنى أنه لا يوجد برنامج للتدخل المهني بالمعنى المعروف يمكن تقييمه، لدرجة أن بعض هؤلاء الباحثين قد حدد مفهوم التدخل المهني بأنه كل الأعمال التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي المدرب. ولكن هل هذه الأعمال في إطار خطة أو برنامج مهني؟ هل يرتبط بنظرية أو إطار نظري معين؟ بالطبع لم يهتم هؤلاء الباحثين بذلك في هذا الوقت. وعلى العكس من ذلك كانت أبحاث العلماء المحدثين أمثال ريد وروبين وبابي تهتم بتقييم برامج تدخل المهني محددة بدقة وتخضع في أسسها العلمية لنماذج أو نظريات علمية واضحة. ومن هنا كانت الفروق بين العلماء القدامى والعلماء المحدثين لصالح العلماء المحدثين في هذا الجانب وهو التحديد الدقيق لبرامج التدخل المهني المستخدمة.

(٢) إن النتيجتين السابقتين جعلنا نتساءل عن منهجية البحث التي اعتمد عليها العلماء القدامى، والأدوات التي استخدموها، ومعايير تقييم الأداء التي اعتمدوا عليها، والتصميمات المنهجية التي اختاروها، والأسس العلمية أو النظرية التي أسسوا عليها تفسير النتائج التي توصلوا إليها. ولعل ذلك ما دعا وود wood إلى التشكيك في صدق النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات التي قيمتها في دراستها، حيث أرجعت ذلك إلى ضعف منهجية هذه البحوث وخاصة التصميمات التجريبية التي رأت أنها لا تتناسب مع طبيعة التدخل المهني للخدمة الاجتماعية.

وفي دراسة أجراها هشام عبد المجيد (١٩٩٨) عن تقييم استخدامات التجريب في بحوث التدخل المهني مع الحالات الفردية، والتي أجريت على ٢٢ باحثاً من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والفيوم. أظهرت نتائجها وجود العديد من جوانب القصور في استخدامات بحوث التجريب سواء في طرق اختيار العينات أو تصميمات التجريب المستخدمة أو صياغة الفروض وغيرها.

إلا أنه بمرور الزمن وحتى الآن لازالت هناك العديد من الأخطاء المنهجية التي تتسم بها بحوث الخدمة الاجتماعية على كافة المستويات. ونظرا لما اكتسبه كاتب هذا المقال من خبره متواضعة في مجال البحث العلمي لعشرات من السنين نتيجة العديد من البحوث العلمية التي أجراها بل وأخضعها للتقييم الذاتي، وكذلك قيامه بالتحكيم على العديد من الأبحاث على كافة المستويات محليا وعربيا وعمله كعضو في لجان الترقيات، أمكن له متابعة العديد من البحوث وتحديد أهم جوانب القصور بها والمرتبطة بالمنهجية. ولعل هذه الخطوة من الممكن أن تساعد بدرجة كبيرة في الوصول إلى حلول إلى هذه المشكلات والتي يمكن أن ترفع من القيمة العلمية لبحوث الخدمة الاجتماعية في المستقبل بحيث تكون بصدق أساس تطوير النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية. لذلك أتناول في هذه الورقة الموضوعات التالية:

(١) مفهوم البحث في الخدمة الاجتماعية وأهدافه

(٢) منهجية البحث العلمي ومشكلاته في بحوث الخدمة الاجتماعية Methodology

(٣) العوامل التي تؤدي إلى المشكلات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية.

(٤) أهم المشكلات المنهجية التي تتضمنها بحوث الخدمة الاجتماعية وهي:

(أ) المشكلات المرتبطة بصياغة مشكلة البحث.

(ب) المشكلات المرتبطة بصياغة المتغيرات والمفاهيم.

(ج) مشكلات صياغة فروض البحث.

(د) المشكلات المرتبطة باختيار منهجية البحث وتصميماته.

(هـ) المشكلات المرتبطة بأدوات البحث وخاصة المقاييس.

(و) المشكلات المرتبطة بالعينة.

(ز) المشكلات المرتبطة بنتائج البحث وتفسيرها.

مفهوم البحث في الخدمة الاجتماعية:

يمكن تعريف البحث العلمي بوجه عام وفقا لبيلي (1998) Bailey D, بأنه "الدراسة المنظمة التي تعتمد على المنهج العلمي لمشكلة معينة بهدف الوصول إلى معرفة جديدة قابلة للتعميم على نطاق واسع" فالبحث العلمي بمعناه العام يستهدف دراسة مشكلة للوصول إلى حقائق

علمية بصدها من خلال الاعتماد على معطيات المنهج العلمي، حيث يرتبط مدى تعميم هذه الحقائق على مدى التزام الباحث بأسس المنهج العلمي في دراسة هذه المشكلة. وإذا أردنا أن نحدد مفهوم البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية، فإننا نجد أن هناك العديد من المحاولات العلمية من الباحثين في الخدمة الاجتماعية لتحديد هذا المفهوم. ومن هذه المحاولات ما قامت به مارجريت وليم وآخرون (Margaret Williams 1997) من تعريف البحث في الخدمة الاجتماعية بأنه "الدراسة العلمية للمشكلات التي تدخل في إطار اهتمام الخدمة الاجتماعية والتي تحتاج إلى إجابات تساهم في بناء تعميمات علمية تتضمن فهم طبيعة هذه المشكلات، وكيفية التعامل معها بواقعية". (P.17) ولعل من أهم تعريفات البحث في الخدمة الاجتماعية والتي يرى المؤلف أنها ترتبط بدرجة أكبر بالبحث في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية هو تعريف جون وودارسكي (John S. Wodarski 1997) والذي يرى أن البحث في الخدمة الاجتماعية هو "التطبيق المخطط للمنهج العلمي في ممارسة الخدمة الاجتماعية من أجل التحديد الدقيق لأنواع التدخل المهني التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي في مصطلحات علمية".

وتعكس هذا التعريفات أهمية البحث العلمي في ممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال تركيزه أساساً على صياغة أساليب خطط وبرامج التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين في إطار علمي. ولعل استخدام البحث العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية لم يكن وليد العصر الحديث ولكنه واكب المهنة منذ مراحل تطورها الأولى، وأسهم بدور كبير في تقدم الممارسة وزيادة فعاليتها. وهنا لا بد أن نشير إلى حقيقة هامة وهي أن ما يقدمه البحث العلمي من إسهامات إيجابية لممارسة الخدمة الاجتماعية يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة الباحثين في إنجاز أبحاث تتسم بالرصانة والدقة العلمية والواقعية في عرض النتائج ومناقشتها. وفي إطار ذلك يمكن أن نوجز أهداف البحث في الخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

(١) تفسير المشكلات والاجتماعية والسلوكية التي يعاني منها العملاء.

(٢) تقييم برامج تدخل مهني والمشروعات القائمة على كافة المستويات

(٣) اختبار برامج جديدة للتدخل المهني أو مشروعات جديدة على كافة المستويات.

منهجية البحث العلمي ومشكلاته في بحوث الخدمة الاجتماعية Methodology:

بداية لا بد أن نشير هنا إلى أننا لا نريد الدخول في الجدل القائم حول المنهج العلمي وهل هو منهج واحد أو مناهج متعددة؟ لأننا نريد أن نضع تركيزنا حول منهجية البحث العلمي والتي تشكل الأساس الذي يجب أن يعتمد عليه الباحث عند قيامه بإجراء أي بحث. وهنا أحاول

وضع تعريف محدد وواضح حول مفهوم منهجية البحث يمكن الاتفاق عليه ليكون الأساس الذي يعتمد عليه مناقشاتنا في هذه الورقة وهو:

"مجموعة الإجراءات والقواعد المنهجية التي يعتمد عليها الباحث عند إجرائه لبحثه والتي تبدأ من اختيار مشكلة البحث وحتى الوصول إلى نتائجه ومناقشتها". ولعلنا نجد أن هذه القواعد والإجراءات متفق عليها في جميع كتب البحث العلمي سواء في الخدمة الاجتماعية أو في غيرها من العلوم الأخرى، وإن اختلفت بعض هذه القواعد وفقا لطبيعة كل تخصص أو كل علم. ولعل أهم ما يميز هذه القواعد والإجراءات ما يلي:

(١) أنها تتسم بالوضوح والاتفاق النسبي بين جميع العلماء المهتمين بالبحث العلمي.

(٢) تقوم على أسس علمية وتجارب واقعية.

(٣) الاتساق بين جميع عناصر بحيث تتوافق جميع خطوات البحث بدءا من تحديد المشكلة وحتى الوصول إلى النتائج.

(٤) أي خلل في خطوة من خطوات البحث العلمي تؤثر على جودة البحث العلمي وفي مصداقية النتائج بصفة خاصة.

العوامل المرتبطة بالمشكلات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية:

قبل البدء في عرض أهم المشكلات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية يمكن التطرق إلى العديد من العوامل التي تسهم في ظهور هذه المشكلات في مصر والمجتمعات العربية ولعل أهمها:

(١) التعامل مع منهجية بحوث الخدمة الاجتماعية على أنها أطر نظرية تخضع لوجهات نظر الباحثين والمشرفين والعلماء، وليس كأسس منهجية تتسم بالاستقرار النسبي وتتطلب الاتفاق عليها، وقد يكون هناك بعض الاختلافات ولكن في أضيق الحدود ولا يمس جوهر هذه الخطوات.

(٢) عدم وجود هوية واضحة لممارسة الخدمة الاجتماعية في مصر والوطن العربي. فنحن نعيش في حالة فصام علمي ومهني لا نعرف ما إذا كنا نسير وفقا للعالم المتقدم أو نسير وفقا للممارسة التقليدية التي وجدنا آباءنا عليها عاكفين. لاحظ لوائح كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.

- ٣) التعامل المحدود الأهداف مع البحث العلمي في مصر والوطن العربي على أنه فقط وسيلة للترقية أو الحصول على الدرجات العلمية أو الحصول على تمويل.
- ٤) عدم وجود تأثيرات ملموسة لنتائج البحث العلمي في مجالات الممارسة المتعددة فهي فقط على رفوف المكتبات يستخدمها الباحثون الآخرون كدراسات سابقة.
- ٥) النقل غير الواعي لبعض الباحثين الجدد من الأبحاث السابقة واعتبارها نماذج يحتذونها وبالتالي ينقلونها بأخطائها على أنها هي الخطوات الصحيحة.
- ٦) المجالات الواضحة لدى البعض عند تقييم الرسائل العلمية أو البحوث العلمية سواء في المناقشات، أو في المؤتمرات والدوريات العلمية. وقد يتم نشرها كما هي بأخطائها التي يتبعها الباحثون الآخرون.
- ٧) قلة متابعة التطورات الحديثة في بحوث الخدمة الاجتماعية وما يتضمنها من ضبط أكثر لمنهجية البحث. وبدلاً من ذلك يتم الاسترشاد بالكتابات القديمة خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، وقد انعكس ذلك في صورة مشكلات واضحة في المنهجية.

أهم المشكلات المنهجية التي تتضمنها بحوث الخدمة الاجتماعية وهي: **المشكلات المرتبطة بصياغة مشكلة البحث:**

مشكلة البحث هي القضية أو الموضوع الذي يتناوله الباحث والذي يستهدف من وراء دراسته له الوصول إلى نتائج علمية تفيد النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية. ولعل تناول مشكلة البحث يمثل القضية الأولى والأكثر أهمية في البحث العلمي نظراً لأن تحديدها بدقة يمثل أساساً صحيحاً لجميع الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث بعد ذلك. فإذا كانت طريقة اختيار المشكلة صحيحاً كانت الخطوات التالية واضحة وسهلة التداول من جانب الباحث. أما إذا كانت صياغة مشكلة البحث غير دقيقة أو متسرعة ترتب على ذلك العديد من المشكلات المنهجية والتي قد تقلل كثيراً من مصداقية النتائج التي توصل إليها الباحث. ولعل من أهم المشكلات الشائعة لصياغة مشكلة البحث ما يلي:

١) أن يبدأ الباحث بتحديد عنوان البحث ثم يصيغ على أساسه مشكلة بحثه: كثيراً ما يأتي إلينا باحثين يسألون عن الرأي في عنوان ما على أنه أعجبهم (كلمة غير علمية) وعندما تسأله كيف وصلت إلى هذا العنوان؟ تكون الإجابة واحدة عند الجميع "أخذ الرأي أولاً ثم أقوم بجمع الدراسات السابقة والكتابات عن الموضوع، أو هذا اقترح فلان لي.... وهكذا.

وأيضاً في هذا السياق ويأتي إليك باحث ليسألك هل يمكن أن أستخدم نموذج تدخل كذا للتعامل مع مشكلة كذا.... وعندما تسأله لماذا اخترت هذا النموذج بالتحديد يقول أحد الزملاء أو غيرهم أو أنا يرى أنه مناسب، بل الأكثر من ذلك يأتي بأكثر من أسلوب اقترحه عليه البعض ويستفتي حوله. بالرغم من أنه لم يسأل نفسه سؤالاً واحداً وهو هل هذا الأسلوب مناسب لهذه المشكلة أم لا؟

وفي الحقيقة فإن هذه مشكلة كبرى قد يجد الباحثون أنفسهم بعد ذلك حائرين عند القيام بالخطوات العملية للدراسة لأنه لم يتبع القواعد الصحيحة في صياغة مشكلة البحث وبالتالي تظهر العيوب والصعوبات بعد ذلك ويصبح ليس أمامه إلا خيارين أحلاهما مر، وهو إما أن يغير عنوان الدراسة لصعوبة دراستها، أو يستمر فيها باتباع طرق أخرى..... وعموماً سواء كان عنوان البحث اقتراح من أحد المحيطين بالدارس أو صاغه الباحث متأثراً بواقع ميداني معين فلا بد من اتباع الخطوات المنهجية السليمة للتعامل معها والتي يمكن توضيحها باختصار على النحو التالي:

- الاطلاع على الكتابات النظرية حول الموضوع الذي يرغب في دراسته ليعرف الكثير عنه قبل أن يبدأ في التفكير في دراسته.
- الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا الموضوع وتحديد أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والتي على أساسها يقوم ببناء مشكلة بحثه وبالتالي صياغة العنوان
- الاطلاع على الواقع الميداني للتعرف على هذه المشكلة ومدى خطورتها وانتشارها ومدى توفر العينة التي يمكنه التطبيق عليها وفقاً لطبيعة دراسته. وبذلك يكون قد اكتشف العديد من الجوانب التي تحيط بمشكلة بحثه، ومن ثم صياغة العنوان بطريقة علمية صحيحة.
- في حال دراسات اختبار أو تقييم برامج التدخل المهني، فلا بد أن يتأكد الباحث أن هذا النموذج أو البرنامج يتناسب مع طبيعة المشكلة التي اختارها، وأن هذا النموذج أو البرنامج ينتمي إلى نظرية علمية وأن هذه النظرية لها القدرة على تفسير المشكلة التي يتعامل معها ونتائج التدخل المهني التي توصل إليها.

(٢) الاختلاف حول انتماء الدراسة إلى الخدمة الاجتماعية: تكثر هذه المشكلة في الدراسات الوصفية التي تحدد طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات. وقد تعرض الباحثين الذين يجرون هذه الدراسات إلى العديد من الأسئلة بل الانتقادات منها مثلاً "ما الذي يفرق بين الدراسة

التي تقوم بها كباحث في الخدمة الاجتماعية وبين باحث في علم النفس أو الاجتماع أو غيره؟" وبالتالي يكون النقد أن هذه الدراسة ليست في الخدمة الاجتماعية. ومن أمثلة هذه الدراسات "العلاقة بين العلاقات الأسرية وانحراف المراهقين" أو "الضغوط النفسية والاجتماعية وعلاقتها باكتئاب المسنين"... وهكذا والحقيقة أن التعامل مع هذه المشكلة يتضمن مناقشتها في ضوء الآتي:

- الاتجاه الحديث الآن في ضوء العولمة يتضمن التداخل الواضح بين كافة العلوم حيث يعتبر التكامل بين العلوم أو ما يطلق عليه Interdisciplinary والذي لا يمنع تناول الموضوعات والمشكلات في إطار أي تخصص ولكن وفقا لشروط معينة.

- وفي هذا الإطار أشار كل من إيريل بابي وألين روبين Allen Rubin & Earl (2005) في كتابهما عن البحث في الخدمة الاجتماعية إلى هذه المشكلة على النحو التالي: "عكست دراسة رويز (1988) Royse هذه المشكلة حيث دار تساؤل مؤداه ما هو الذي يميز بين بحوث الخدمة الاجتماعية وغيرها من البحوث في العلوم الاجتماعية الأخرى. وقد تناولت هذه الدراسة استطلاع رأي المقاطعات الأمريكية حول دعم أو رفض زيادة الضرائب على هذه المقاطعات مقابل زيادة موارد الرعاية الاجتماعية. وقد دار الجدل في ذلك الوقت حول هل ما إذا كانت هذه الدراسة تنتمي إلى الخدمة الاجتماعية أو العلوم السياسية؟ وبالرغم من النقاشات حول هذا الموضوع فقد تم حسم هذه القضية من خلال تحديد ثلاثة معايير لحسم اعتبار البحث من بحوث الخدمة الاجتماعية أم لا حتى لو تم إجراؤه في تخصص آخر. وهذه المعايير هي (١) أن يكون الباحث منتما لأحد كليات أو أقسام الخدمة الاجتماعية (٢) أن يكون البحث منشور في دورية علمية متخصصة في الخدمة الاجتماعية (٣) إذا كان الهدف من البحث الوصول إلى نتائج تفيد النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية (P.117).

- وعموما يمكن أن يقوم الباحث بإجراء مثل هذه الأبحاث والتي يمكن أن يقوم بها الباحثين في العلوم الأخرى ولكن في إطار ما يلي:

- إذا كان البحث قد تم إجراؤه في أحد التخصصات الأخرى ويمكن أن يفيد النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية فلا داعي لتكراره مرة أخرى.

- إذا وجد الباحث أن الدراسة التي يقوم بها تدخل في إطار الدراسات التي يمكن أن يقوم بها أي تخصص آخر ولكن لم تتوفر لديه، أو كانت قديمة لا تصلح نتائجها

للوقت الحالي، أو أنها افترقت إلى بعض العناصر التي تحتاجها المهنة فهنا يستطيع أن إجراها بدون أي محاذير.

- المهم في كل هذه الأمور أن يكون واضحاً من صياغة مشكلة البحث ومن أهدافه مدى الفائدة التي تعود على المهنة من إجراء هذه الدراسة نظرياً وتطبيقياً وكيفية توظيف نتائجها في هذا الخصوص. لذلك لا يشترط التزيد بكتابة كلمة الخدمة الاجتماعية أو أي من تخصصاتها في أي عنوان من عناوين البحوث.

٣) عمومية المفاهيم التي يتضمنها موضوع البحث: أحياناً يتضمن عنوان البحث بعض المفاهيم العامة الغير قابلة للدراسة نظراً لعموميتها وعدم القدرة إلى تحويلها إلى متغيرات غير قابلة للقياس أو الضبط والتحكم مثل ذلك "الممارسة العامة" أو "الممارسة العامة المتقدمة" أو "الممارسة المهنية" وغيرها. ومثل هذه الموضوعات لا يمكن أن نسميها متغيرات. فالممارسة العامة على سبيل المثال تستخدم كنمط للممارسة يستخدم مقابل للممارسة التقليدية لذلك لا يصلح مثلاً أن نقول فعالية خدمة الفرد أو فعالية خدمة الجماعة أو تنظيم المجتمع أو حتى يبالغ البعض ويقول فعالية الخدمة الاجتماعية. وبالطبع فإن ذلك يرجع إلى حالة الازدواجية غير المفهومة أو الفصام الذي تعاني منها الممارسة المهنية في مصر والوطن العربي والتي أشرنا إليها سابقاً. لذلك لحل هذه المشكلة يمكن القول:

- إن المفهوم لا بد أن يكون محدداً وواضحاً في موضوع البحث وأن يصاغ في صورة متغيرات واضحة ومحددة ولا تتضمن متغيرات معقدة تتعدد فيها المتغيرات المتداخلة.
- إن اختبار أي برنامج للتدخل على أي مستوى من مستويات الممارسة لا بد أن يكون في إطار نظرية علمية أو نموذج نابع من نظرية أو حتى نموذج انتقائي مرتبط بطبيعة المشكلة التي يتعامل معها الباحث.

٤) يستخدم أيضاً في الكثير من الأبحاث مفاهيم غير علمية بالمرّة ولا يمكن تحديدها أو كتابتها في صورة مفاهيم أو متغيرات مثال ذلك "نموذج مقترح" أو "نموذج مقترح" فكلية مقترح suggested ليس لها أي مكان في البحث العلمي. مثل ذلك "نموذج مقترح للتعامل مع مشكلة السلوك العدوانية لدى الأطفال. مثل هذا العنوان لا يعكس أي مضمون علمي للدراسة والغريب أن الباحثين يعتبرونها دراسة وصفية. ونجد أن ما بداخل البحث لا يرتبط بالنموذج المقترح ولكنه البحث كله يتناول المشكلة. ويأتي النموذج المقترح في النهاية نظرياً وليس له علاقة بالموضوع

ويمكن كتابته بدون إجراء الدراسة. وإذا أراد الباحث الوصول إلى نموذج للتعامل مع مشكلة معينة فيمكنه القيام بالتالي:

- يمكن أن يكون العنوان "بناء نموذج للتدخل المهني للتعامل مع مشكلة السلوك العدواني لدى الأطفال"

- في هذه الحالة يقوم الباحث بدراسة مشكلة السلوك العدواني جيدا لنوعية الأطفال التي يحددها، وأسباب المشكلة والمساهمين في حدوثها والآثار المترتبة عليها.

- يقوم باختيار نموذج التدخل المهني المناسب في ضوء النتائج التي توصل إليها من خلال مصفوفة المشكلات سواء كان ينتمي هذا النموذج إلى نظرية معينة أو نموذج انتقائي.

- يقوم بتجربة هذا النموذج على عينة محدودة من الأطفال العدوانيين. وهذا الدراسات تسمى قبل التجريبية ليس الهدف منها اختبار فعالية البرنامج ولكن اختبار كفاءته. أي ضبطه وتحديد جوانب القوى والقصور فيه بحيث يكون صالحا لاختباره بعد ذلك في دراسات تالية سواء بواسطة الباحث أو بواسطة باحثون آخرون.

المشكلات المرتبطة بصياغة المتغيرات والمفاهيم وأهداف البحث:

بالتأكيد يرتبط جزء كبير من مشكلات صياغة المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات يسهل قياسها بما ذكرناه في الجزء الخاص بصياغة مشكلة البحث ولكن يمكن التركيز هنا على مشكلتين على قدر من الأهمية في صياغة مفاهيم البحث:

(١) الاسراف في تعريف المفاهيم من المعاجم اللغوية وخاصة العربية: ونجد مثل هذه المشكلة متكررة في كثير من الدراسات والبحوث بشكل واضح. فيبدأ الباحث في عرض معنى المفهوم من قاموس المصباح المنير أو مختار الصحاح ويسرف في معانيها المختلفة وفي تصريفاتها وكأنه في دراسة لموضوع باللغة العربية. وفي الحقيقة يعتبر ذلك نوعا من التزيد والمبالغة وخاصة إن كان المفهوم الذي يتناوله الباحث له أصوله العلمية ومعروف لكل المتخصصين في العلم فمثلا نجد من يعرف الاكتئاب أو العلاقة المهنية أو العلاج أو المجتمع وغيرها بالرغم أنه ليس المطلوب منه ذلك ولكن يمكن التعامل مع هذه المشكلة كالتالي:

- إذا كان المفهوم له أصوله العلمية وسبق استخدامه في الكثير من الكتابات العلمية أو الدراسات والبحوث فهذا لا داعي لاستخدام المعاجم اللغوية ولكن يمكن استخدام المعاجم العلمية التي تقدم تعريفات لمفاهيم وليس مفردات لكلمات.

- إذا كان المفهوم حديث وغير متواتر في الكتابات والدراسات العلمية فيمكن في هذه الحالة استخدام بعض المعاجم اللغوية للتدليل على معناه اللغوي في أكثر من لغة ثم الانتقال إلى تحديد معناه العلمي.

٢) مشكلة التعريف الاجرائي للمفاهيم: بداية قد يخطئ البعض ويقول المفهوم الاجرائي وهذا تعبير غير علمي ولكن التعبير الصحيح هو التعريف الاجرائي للمفهوم. المهم تعتبر هذه المشكلة من أخطر الأخطاء التي يقع فيها الباحثون وهي أن التعريف الاجرائي للمفهوم هو تحليل المفهوم في شكل خطوات. وهذا خطأ شائع عند بعض الباحثين على كافة المستويات. كذلك يقوم بعض الباحثين بتعريف المفاهيم التي لا تتطلب تعريف إجرائي بوضع تعريف إجرائي لها-من وجهة نظرهم طبعاً-كوضع تعريف إجرائي للمتغير المستقل.

٣) يخلط بعض الباحثين بين أهداف البحث وأهداف التدخل المهني في الدراسات القائمة على التجريب. فأهداف البحث معروفة ومحددة وأهمها في هذه الدراسات هو "اختبار فعالية برنامج التدخل المهني المستخدم في التعامل مع مشكلة معينة. إلا أن بعض الباحثين يكتب مثلاً أن من أهداف البحث "مساعدة الطلاب على زيادة تحصيلهم الدراسي" أو "مساعدة الوالدين على تحسين أساليب معاملتهم للأبناء". كل هذه تعتبر أهداف للتدخل المهني وليست أهداف للبحث. لذلك يجب الوضع في الاعتبار ما يلي للتعامل مع هذه المشكلة:

- لا بد أولاً من فهم أن التعريف الاجرائي للمفهوم هو تحويل المفهوم إلى متغير قابل للقياس من خلال أداة قياس منضبطة.
- لا يتم تعريف المفاهيم إجرائياً إلا المفاهيم التي تمثل المتغيرات التابعة أو التي بينها علاقة نريد الكشف عنها من خلال الدراسة.
- هناك مفاهيم لا يجب وضع تعريفات لها لا نظرية ولا إجرائية مثل الأسرة-الأطفال-المسنين-الأحداث.....الخ. لأن مثل هذه المفاهيم لا تمثل أي متغيرات للدراسة بقدر ما تمثله من مجتمع للبحث أو إطار للمعاينة يختار منه الباحث عينة بحثه.

مشكلات صياغة فروض البحث:

الفروض هي عبارة عن "تخمينات علمية لما نتوقع حدوثه وليس لما هو قائم بالفعل. أو هي صياغة محددة تتضمن علاقة (سببية-وظيفية) بين متغيرين، حيث يقوم الباحث بصياغة فروضه بناء على إطار نظري ودراسات سابقة". وبالرغم من أهمية الفروض في بحوث الخدمة

الاجتماعية سواء كانت وصفية أو تجريبية إلا أن هناك العديد من المشكلات المنهجية التي تؤثر على كفاءة بناء الفروض وبالتالي اختبارها. ومن أهم هذه المشكلات:

(١) استخدام التساؤلات في الكثير من الدراسات تضعف من قيمتها، وخاصة أن التساؤلات تتضمن متغيرا واحدا وهذا لا يتناسب مع نوع الدراسات الوصفية والتجريبية والتي تستهدف كل منهما اختبار العلاقة بين متغيرين أو أكثر. مثال ذلك "ما الأسباب النفسية لمشكلة البطالة؟ أو ما العوامل التي تساهم في تغيب الطلاب عن الدراسة؟ بالطبع مثل هذه التساؤلات لا تعكس أي علاقة بين متغيرات. وعادة ما تستخدم التساؤلات في الدراسات الكشفية أو الاستطلاعية التي لا تتوفر فيها الدراسات السابقة أو البيانات الكافية.

(٢) صياغة الفروض في الدراسات التجريبية مثل صياغتها في الدراسات الوصفية. فإذا قلنا مثلا أن صياغة فرض ما في دراسة وصفية مثلا يتضمن "توجد علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين مستوى الذكاء وبين التحصيل الدراسي للطلاب. فهذا فرض جيد لأنه يتضمن متغيرين يتم قياسهما أو حسابهما، وأنه كلما زاد أحدهما زاد الآخر. أي يتم قياس كلا المتغيرين. أما الصياغة غير المناسبة في الدراسة التجريبية أن يقول الباحث مثلا "توجد علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين استخدام نموذج سلوكي وزيادة معدل العلاقات الاجتماعية بين الأطفال" فهذه الصياغة تتطلب أن يقوم الباحث بقياس المتغيرين النموذج السلوكي والعلاقات الاجتماعية بين الأطفال. وهذا بالطبع لا يحدث لأن المتغير المستقل وهو النموذج السلوكي لا يتم قياسه. والمتغير الذي يتم قياسه فقط هو المتغير التابع.

(٣) أحيانا ما يخلط الباحثون بين الفروض البحثية والفروض الإحصائية. فالفرض البحث يتم صياغته في ضوء اتجاه البحث أو ما يرغب الباحث أن يختبره مثال ذلك "يؤدي النموذج السلوكي إلى زيادة العلاقات الاجتماعية لدى الأطفال" وقد يفضل البعض أن يسبق هذا الفرض كلمات احتمالية مثل "من المتوقع" أو "من المحتمل" وما شابه ذلك. أما الفرض الإحصائي فهو صياغة الفرض بناء على النتائج الإحصائية التي يتم الوصول إليها نتيجة استخدام المعاملات الإحصائية التي تتناسب مع نوعية البيانات التي تم الوصول إليها أو بناء على الهدف من البحث (اختبار علاقة سببية-وظيفية) ومن أمثلة ذلك "توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات المجموعة التجريبية ومتوسط درجات المجموعة الضابطة على مقياس.....لصالح المجموعة التجريبية"

(٤) يبدو أحيانا وجود سوء استخدام لدى بعض الباحثين لما يسمى بالفروض الصفيرية نتيجة فهم خاطئ للهدف من هذه الفروض. فالفرض الصفيري هو فرض إحصائي يتكون من فرضين أحدهما يطلق عليه فرض العدم (لا توجد فروق....) والآخر يطلق عليه الفرض البديل (توجد فروق.....) وفي حالة رفض فرض العدم يقبل الفرض البديل والعكس. وتكمن المشكلة هنا أن

بعض الباحثين يعتقد أن استخدام الفرض الصفري هو بهدف عدم تحيز لنتيجة ما يرغبها الباحث. وهذا بالضرورة اعتقاد خاطئ تماما. لأن الذي يستطيع رفض فرض ما يستطيع أي تبرير قبول فرض آخر وبالتالي لا علاقة بالموضوعية أو عدم التحيز هنا.

وعموما للتعامل مع مشكلات الفروض يجب أن يتبع الباحث ما يلي:

- ألا تستخدم التساؤلات في الدراسات الوصفية إلا في أضيق الحدود ولا بد أن تصاحبها فروض تجمع علاقة بين متغيرات.
- أن تكون المتغيرات التي يتضمنها الفرض واضحة جدا وقابلة للقياس في ضوء الأدوات المتاحة في البحث.
- يستطيع الباحث أن يستخدم الفروض البحثية والفروض الإحصائية معا أو استخدام أحدهما. ولكن إذا استخدم الفروض البحثية فيجب أن يحدد كيفية قياس المتغيرات التابعة والمعاملات الإحصائية المناسبة لها.
- لا يستخدم كلمة علاقة في الفروض التجريبية ولكن تعكس الفروض مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

المشكلات المرتبطة باختيار منهجية البحث وتصميماته.

أو ما يطلق عليها طريقة البحث وأطلق عليها عبد الحليم رضا عبد العال استراتيجيات البحث. ولعلنا نركز هنا على أنها نوعين من الطرق أو المناهج وهي الطرق غير التجريبية وهي الدراسات التي تختبر علاقات وظيفية بين متغيرين، حيث أن وجودهما معا لا يعني أن أحدهما سببا في الآخر ولكن يوجدان معا في وقت واحد. مثال ذلك العلاقة بين المستوى التعليمي والبطالة. حيث يقال هنا أن هناك ما يسمى بالمتغيرات الثالثة التي يمكن أن تؤثر على الاثنين معا. أما النوع الثاني فهو الطرق التجريبية والتي تستهدف اختبار العلاقة السببية بين متغيرين أحدهما مستقل (مؤثر) والآخر تابع (متأثر) وهذه الطرق تتضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي الدراسات قبل التجريبية والدراسات شبه التجريبية والدراسات التجريبية الحقيقية. وبالرغم من سهولة ووضوح هذه الطرق إلا أن هناك العديد من المشكلات التي ترتبط بها:

(١) الاعتقاد الخاطئ لدى البعض أن طبيعة العلوم الاجتماعية لا تسمح باستخدام الباحثين للدراسات التجريبية الحقيقية لأن العلوم الاجتماعية تتسم بالتغير وعدم القدرة على الضبط. ويؤدي هذا الاعتقاد الخاطئ إلى الحرمان من الاستفادة من طريقة هامة جدا تحتاجها الخدمة الاجتماعية لتصميم برامج التدخل المهني والتحقق من صدق النتائج.

صحيح أن العلوم الاجتماعية ومنها الخدمة الاجتماعية أقل دقة وقدرة على التحكم في المتغيرات الدخيلة مقارنة بالعلوم الطبيعية، إلا أن علماء البحث في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والخدمة الاجتماعية خاصة لم يجعلوا هذه الخاصية سببا في الحرمان من هذه الطريقة التجريبية الأكثر أهمية لذلك اشترطوا أن يتوفر شرطين رئيسيين لقيام الباحثين في الخدمة الاجتماعية لاستخدام الدراسات التجريبية وهما القدرة على تحييد المتغيرات الدخيلة (وليس التحكم فيها) وهذا لن يتم إلا من خلال الشرط الثاني وهو العشوائية (الاختيار العشوائي والتوزيع العشوائي). أما إذا لم يستطع الباحث ذلك فعليه بالطرق شبه التجريبية.

(٢) يرتبط بالنقطة السابقة اختيار التصميم التجريبي المناسب. فنجد أن بعض الباحثين مثلا يحدد نوع دراسته بأنها تجريبية ثم يستخدم تصميمات لا تتناسب معها تماما مثل التجربة القبلية البعدية لجماعة تجريبية واحدة أو تصميم دراسة الحالة الواحدة. وهذا بالضرورة لا يتناسب مع الدراسات التجريبية الحقيقية التي تتطلب على الأقل استخدام مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة بناء على معايير العشوائية السابق الإشارة إليها.

وبناء على ذلك يمكن التعامل مع هذه المشكلات على النحو التالي:

- من حق الباحث أن يختار طريقة التجريب التي تتناسب مع دراسته طالما توافرت فيها الشروط الضرورية. فإذا كان يريد دراسة تجريبية فلا بد أن يتوفر مجتمع بحث كبير ومتجانس يتم اختيار عينه منه بطريقة عشوائية، حيث يقوم بتوزيعها عشوائيا إلى مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة على الأقل.

- لابد من انتقاء التصميمات التجريبية التي تتناسب مع كل نوع أو طريقة من طرق الدراسة، فالتجربة الحقيقية كما ذكرنا تتطلب جماعات تجريبية وجماعات ضابطة، أما الدراسة شبه التجريبية فتتطلب أي نوع من التصميمات، ولكن إذا استخدمت جماعتين فأحدهما تكون جماعة تجريبية والأخرى جماعة متكافئة Equivalent وليست ضابطة. ويعتبر تصميم تجربة الحالة الواحدة أو ما يطلق عليها النسق المفرد من أهم التصميمات التي تستخدم في الدراسات شبه التجريبية. أما الدراسات قبل التجريبية فتستخدم في بناء النماذج وليس الهدف منها كما ذكرنا سابقا التحقق من فعالية البرامج أو النماذج، ولكن التحقق من كفاءتها وقابلية للتطبيق، لكي تكون صالحة للاختبار في دراسات أخرى.

المشكلات المرتبطة بأدوات البحث وخاصة المقاييس.

الأدوات هي وسائل جمع البيانات التي يستخدمها الباحثين في دراساتهم ومنها المقاييس والملاحظات العلمية والاستبيانات والمقابلات المقننة وغيرها. غير أن أكثر الأدوات المثيرة للجدل

هي استخدام الباحثين للمقاييس العلمية وذلك من خلال تصميمها وتطبيقها في بحوثهم العلمية مما يوجد العديد من المشكلات لعل أهمها:

(١) عدم قدرة الباحثين في الخدمة الاجتماعية على تصميم المقاييس نظرا لضعف إعدادهم العلمي في هذا المجال حيث لم يدرسونها في جميع مراحل دراستهم الأكاديمية بالدرجة التي تساعدهم على تصميمها.

(٢) الطريقة التي يتم بها تصميم المقاييس بواسطة الباحثين في الخدمة الاجتماعية تتسم بالضعف المنهجي سواء من خلال تكوين أبعاد وبنود المقاييس والتي تقتصر في معظم الأحيان على تجميع عبارات من مقاييس سابقة تتسم بسوء الصياغة وعدم الارتباط بواقع الموضوع الذي يدرسونه.

(٣) الاعتماد على طرق سطحية لحساب صدق وثبات المقاييس مثل صدق المحكمين وما يسمى بالصدق الاحصائي دون الدخول في أساليب علمية عميقة لحساب صدق المقاييس مثل الصدق التجريبي والتحليل العاملي وصدق المحك وغيرها. كما أن العينات التي يتم تطبيق الصدق والثبات عليها تعتبر عينات صغيرة جدا لا يمكن من خلالها التحقق من صدق المقاييس بطريقة موضوعية ودالة.

(٤) يستخدم بعض الباحثين أساليب غريبة لتحليل نتائج المقاييس في البحث العلمي حيث يلجأ بعضهم إلى تحليل النسب المئوية لكل عبارة أو استخدام ما يسمى الوزن العاملي المرجح لكل عبارة متجاهلين فكرة أن كل بعد يتكون من مجموعة من البنود أو العبارات التي تعتبر مؤشرات تحدد في النهاية مدى وجود البعد أو مدى حدته.

(٥) الاعتماد على الدرجات الخام في تحليل نتائج المقاييس وعدم تحويلها إلى درجات معيارية أو درجات مئينية.

(٦) غالبا ما يكتب الباحثين في أدوات البحث أدوات لا يمكن استخدامها ولا تعتبر أدوات أصلا. مثال ذلك "المقابلة" وهنا المقابلة أداة للتدخل المهني وليست أداة للبحث إلا إذا استخدم الباحث المقابلة المقننة أو المقابلة شبه المقننة وكان لها تحليل للنتائج في الجزء العملي.

(٧) يكتب الباحث الملاحظة كأداة دون أي إشارة لها في النتائج، حيث يجب اعتبار المقابلة أداة إلا إذا كانت عبارة عن دليل ملاحظة وترتبط باختبار الفروض ويتم تصميمها وفقا لطريقة تصميم المقياس.

وللتعامل مع هذه المشكلات يجب الوضع في الاعتبار ما يلي:

- أن تهتم كليات الخدمة الاجتماعية بدءا من مرحلة البكالوريوس وما يليها من مراحل بتدريس المقاييس بعمق وتدريب الطلاب على تصميمها وتطبيقها.

- ألا يسمح لأي طالب في مرحلة الماجستير بتصميم أي مقياس على الإطلاق، أما بالنسبة لطلاب الدكتوراه فيمكن أن يتم ذلك في أضيق الحدود وبعد التدريب على تصميم المقاييس من جهات علمية متخصصة.
- أن يتبع الباحثين الخطوات العلمية في تطبيق المقاييس التي يستخدمونها بناء على دليل كل مقياس حتى وإن بلغ الأمر الاتصال بالشخص الذي صمم المقياس للاستفسار عن بعض النقاط الهامة في هذا الدليل.

المشكلات المرتبطة بالعيينة:

هي المفردات التي يعتمد عليها الباحث في جمع بيانات بحثه والتي تمثل قطاع عريض من مجتمع بهدف تعميم النتائج عليه. وبذلك تشمل المصطلحات الخاصة بالعيينة كمن مجتمع البحث وإطار المعاينة أو إطار العينة والعينة سواء كانت احتمالية (عشوائية) أو غير احتمالية. وتتبع أهمية العينة من كونها يتحدد على أساسها نوع الدراسة والطريقة أو المنهج المستخدم، بل ومدى صدق النتائج التي يتم الوصول إليها وقدرتها على التعميم في ضوء حجم العينة وطريقة اختيارها. وهناك العديد من المشكلات المنهجية المرتبطة بالعيينة أهمها:

- (١) تحديد بعض الباحثين لحجم العينة دون الاعتماد على أساس علمي أو تحديد السبب في اختيار هذا العدد. فعادة ما نجد أن عدد ١٠ حالات هو العدد الأكثر شيوعاً في بحوث خدمة الفرد مع العلم أن هناك معادلات إحصائية تساعد في حساب حجم العينة.
- (٢) أحيانا يستخدم بعض الباحثين عينات صغيرة الحجم في دراساتهم الوصفية والتي من المفترض أنها تعتمد على عينات كبيرة نسبياً حتى يمكن الاستفادة من نتائجها على نطاق واسع وعلى مجتمع أكبر.
- (٣) اختيار بعض الباحثين للعينات غير الاحتمالية أو العمدية في دراساتهم والتي قد تؤدي إلى صعوبة تعميم النتائج.
- (٤) أحيانا ما يقوم بعض الباحثين بتوضيح خصائص العينات التي يستخدمونها سواء في الدراسات الوصفية أو الدراسات التجريبية. بالرغم من أن الدراسات التجريبية لا تحتاج إلى خصائص العينة بقدر احتياجها إلى مدى تجانس الجماعات التي تقسم إليها العينة.
- (٥) تعتبر هذه من أكثر المشكلات التي يعاني منها طلاب الماجستير والدكتوراه، حيث أنهم لا يهتمون بتوفر العينة التي سوف يطبقون عليها بعد تسجيل دراستهم. وبعد التسجيل يفاجئون بعدم توفرها مما يجعلهم يلجئون إلى أساليب مشروعة أو غير مشروعة لحل هذه المشكلة. وللتعامل مع هذه المشكلات لابد أن يراعي الباحثون ما يلي:

- التأكد من توفر العينة المناسبة لبحثهم في ضوء مجتمع البحث.
- استخدام المعاملات الإحصائية والقوانين التي تسمح بتحديد حجم عينة البحث.
- أن يقوم الباحث بتحديد خصائص العينة في البحوث الوصفية مع التركيز فقط على الخصائص التي تساعده في الوصول إلى بعض العلاقات بين هذه الخصائص وبين بعض متغيرات البحث.
- في حالة الدراسات التجريبية وخاصة التي تتضمن أكثر من جماعة عليه أن يحسب التجانس بين الجماعات فيما يتعلق بالمتغيرات التي يريد تحييدها.

المشكلات المرتبطة بنتائج البحث وتفسيرها:

النتائج هي المستهدف من إجراء الدراسة أو البحث والتي من خلالها يتم التحقق مدى صدق الفروض من عدمه. وهنا تتضمن النتائج نوعين أساسيين الأول النتائج الإحصائية والتي تتضمن جداول ومعاملات اختبار الفروض، والنوع الثاني هو التحليل الكيفي للنتائج الإحصائية ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري والخبرة الميدانية. وهناك العديد من المشكلات المرتبطة بصياغة النتائج ومنها:

(١) المبالغة أحيانا كثيرة في استخدام الجداول والمعاملات الإحصائية بدرجة تشتت انتباه القارئ لأنها قد تبعد عن فروض الدراسة. ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم المعرفة الكافية للباحثين بالعمليات الإحصائية وكيفية استخدامها وبالتالي يعتمدون على بعض محترفي الإحصاء الذين يزيدون من المعاملات الإحصائية بغرض الريح.

(٢) يقوم بعض الباحثين باعتبار تجانس العينة من النتائج بل ويضعون فرضا مرتبط بعدم وجود فروق بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في بعض المتغيرات. وهذا خطأ لأنه لو ثبت عدم قبول هذا الفرض لرفضت نتائج الدراسة من بدايتها.

(٣) يعتقد بعض الباحثين أن نتائج الدراسة لابد أن تنتهي بقبول جميع الفروض وإلا كانت دراسته فاشلة. ويعتبر ذلك أمرا في غاية الخطورة لأن معناه أن الباحث يسعى بكل الطرق إلى قبول فروضه مما يشكك في صدق هذه النتائج. ولا بد أن يعرف الباحث أن الوصول إلى عدم مقبول الفروض يضيف جديدا تماما مثل الوصول إلى قبول الفروض.

(٤) يعتبر بعض الباحثين أن مجرد مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة هو المطلوب فقط وهذا غير صحيح. فبالرغم من أهمية مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة إلا أنها ليست كل شيء. فيجب أن يوضح الباحث سبب اتفاق أو اختلاف بنتائج دراسته مع نتائج الدراسات

الأخرى. وكذلك لا بد أن يفسر سبب نجاح البرنامج مع بعض الحالات وعدم نجاحه مع حالات أخرى، وكذلك أهم الصعوبات التي واجهت الباحث عند تطبيقه للبرنامج والوصول إلى النتائج التي توصل إليها.

وفي ضوء ما سبق يمكن التعامل مع المشكلات السابقة كالتالي:

- اختيار المعاملات الإحصائية المناسبة لاختبار فروض البحث وهذا لا يتأتى إلا من خلال الدراسة العلمية الجيدة والحصول على الدورات التدريبية في مجال الإحصاء. فهي ليست كل شيء في البحث ولكن عامل مساعد في اختبار الفروض.
- تجانس العينة في الدراسات التجريبية يوضع في الجزء الخاص بالعينة ولا يخصص له فروض.
- الحيادية والأمانة العلمية وصياغة نتائج البحث وفقا لما تشير إليه النتائج وليس بالالتواء أو اصطناع نتائج تؤدي إلى قبول الفروض. فالجديد في البحث يأتي من الرفض ومن القبول.
- مناقشة النتائج لا بد أن تكون عامة وشاملة وتعكس التحليل الكيفي لها. لذلك يجب أن يحدد الباحث أسباب الوصول إلى أي نتيجة وأسباب عدم الوصول وكذلك أسباب الاختلاف مع الدراسات السابقة أو حتى الاتفاق معها.

مشكلات التوثيق والمراجع:

تعتبر مشكلات توثيق المراجع والكتب والأبحاث العلمية سواء كانت مقالات علمية أو رسائل ماجستير ودكتوراه من أكثر المشكلات التي يقع فيها الباحثون في الخدمة الاجتماعية. ولعل ما يزيد من خطورة هذه المشكلات ارتباطها الوثيق بالأمانة العلمية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بأخلاقيات البحث العلمي وتفقد نتائجها مصداقيتها وبالتالي تفقد أهميتها في مجال النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية.

ونظرا لوجود مقالة للمؤلف بعنوان "البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية، طرق التوثيق باستخدام نظام APA" فإنني أكتفي في هذه المقالة بتوضيح بعض الأخطاء الشائعة في التوثيق العلمي في الكتابات والبحوث العلمية في الخدمة الاجتماعية والتي تؤثر كثيرا على مصداقية النتائج والتي قسمتها في المقال السابق إلى نوعين من الأخطاء وهي الأخطاء حسنة النية والأخطاء سيئة النية. والتي يمكن توضيح بعضها على النحو التالي:

١. أحيانا يقتبس الباحث من كتاب ما جزء يتضمن مجموعة من النقاط موضوعة في شكل رقمي (١-٢-٣) ثم يأتي بنهاية النقطة الأخيرة ويضع توثيق المرجع. وهذا بالطبع خطأ Kفي التوثيق ذلك لأن توثيق المرجع موجود بعد النقطة الخامسة مثلا يعني أن هذه النقطة فقط مأخوذة من هذا المرجع فقط، فأين توثيق النقاط السابقة؟!
٢. أحيانا ينسب الباحث تعريف أو وجهة نظر معينه لصاحب الكتاب المأخوذة منه بالرغم أن صاحب الكتاب نفسه وثقها إلى مؤلف آخر. مثال ذلك "عرف سليم شعبان التخطيط على أنه....." بالرغم أن سليم شعبان وثق هذا التعريف في كتابه على أنه من "رياض حمزاوي مثلا".... وهكذا.
٣. أحيانا يستسهل الباحث الرجوع إلى الدراسات السابقة العربية من بحث قريب من موضوع بحثه ويأخذ دراسة أو أكثر منها ويضعها في بحثه ويوثقها إلى الدراسة الأصلية دون الرجوع إليها. وهنا قد يعتقد الباحث أن الأخذ من الرسائل العربية ليس مشكلة لأنها في المتناول ولن يتهمه أحد بالسرقة لأن الدراسة الأساسية أصلا موجودة وهذا يعتبر اختصارا للوقت. بالرغم من أن ذلك يعتبر مخالف لأخلاقيات البحث العلمي وكذلك خطأ منهجي لأن كل باحث يأخذ من الدراسة السابقة ما يخدم الهدف من بحثه، والأهداف تختلف من بحث إلى آخر. ويدخل في ذلك البيانات الإحصائية التي يأخذها الباحث من دراسة معينة ثم ينسبها إلى المصدر الرئيسي.
٤. يقوم بعض الباحثين بتلخيص أكثر من صفحة في كتاب ويضعونها في بحثهم في فقرة واحدة وهذا أمر جيد وجائز. ولكن المشكلة أنه يقوم بتوثيق الصفحة الأولى من الكتاب فقط أي (ص.٥) مثلا بالرغم أن هذا الجزء ملخص الصفحة ٥ إلى الصفحة ١٠ .
٥. يقوم الباحث أحيانا باقتباس أكثر من فقرة من كتاب وليكن فقرتين منفصلتين مثلا ثم يقوم بوضع توثيق الكتاب في نهاية الفقرة الثانية. وهذا خطأ لأن المفترض أن هذا التوثيق خاص بالفقرة الثانية فقط وليست الأولى. وبذلك يمكن اعتبار أن الفقرة الأولى مسروقة من الكتاب وليست موثقة.
٦. وارتباطا بالنقطة السابقة نجد بعض الباحثين يوثقون فقرة أو جزء من كتاب معين ثم تأتي فقرات أو أجزاء كبيرة بدون توثيق ثم تأتي بعد ذلك فقرة موثقة بكتاب آخر. هنا نجد جزء كبير لا نعرف ما إذا كان يمثل رأي الباحث أو مأخوذ من كتاب آخر .

٧. يعتقد بعض الباحثين خطأ أن وضع توثيق المرجع بعد أي جزء هو نهاية لفقرة وبالتالي يجب البدء بفقرة جديدة. لذلك نلاحظ أنه في بعض الأبحاث فقرات تتكون من سطر ونصف أو سطرين فقط وهذا بالطبع خطأ.
٨. أحيانا يخلط الباحثين أو الكتاب بين وجهات نظرهم والأجزاء المقتبسة من الكتب التي اعتمدوا عليها. فمثلا نرى أن الباحث اكتسب جزءا من كتاب ثم يتبعه بجزء يقول فيه "ويرى الباحث أن.....) ثم في النهاية يوثق للكتاب الذي اقتبس منه ظنا منه أن كلمة "ويرى الباحث" تعنيه هو، وهذا بالطبع خطأ لأنها في الواقع جاءت قبل التوثيق أي تعني صاحب الكتاب وليس الباحث.
٩. أحيانا يستخدم الباحثين أكثر من طريقة للتوثيق داخل البحث مما يثير الشكوك فيهم بالرغم من أنهم أمناء في التوثيق ولكنهم يعتبرون ذلك أمرا عاديا.
١٠. في كثير من الأحيان يلجأ بعض الباحثين إلى المنتديات على الشبكة الدولية للمعلومات (انترنت) ويقتبسون من مقالات موجودة عليها. ومثل هذه المقالات غير علمية وإنما هي عرض لوجهات نظر تتعامل مع العامة وليس المتخصصين. والأكثر خطورة أن الباحث يوثقها بطريقة www.google.com فهناك طريقة للاقتباس والتوثيق على النت يجب اتباعها.
١١. توثيق الجوانب النظرية في البحوث من بحوث سابقة أو رسائل ماجستير ودكتوراه. وبالطبع فإن ذلك خطأ. لأن توثيق الكتابات النظرية في الجزء النظري من البحث يكون من الكتب والمراجع العلمية وليس من الرسائل والبحوث العلمية.
١٢. التوثيق من المذكرات الدراسية. والمقصود بالمذكرات الدراسية -حتى وإن كانت في شكل كتب- بأنها غير المنشورة بدور نشر معروفة ومعترف بها. ذلك لأن مثل هذه المذكرات تمثل تبسيط للمعلومات يقدم لطلاب المراحل الجامعية الأولى لا تصلح للدراسات العلمية التي تتضمن التعمق.
١٣. هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم الأمانة العلمية والتي تم التتويه عنها بشكل واضح في المقال المشار إليه سابقا.

المراجع المستخدمة:

عبد الحليم رضا عبد العال (١٩٩٣) البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الحكيم للطباعة (غير منشور).

هشام عبد المجيد (٢٠٠٦) البحث في الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

Babbie E, (2001) Thee Practice of Social Research, United States, Wadsworth/ Thomson Learning.

Baker T, (1999) Doing Social Research Boston, McGraw– Hill, 3rd ed.

Bailey D, (1998) Methods of Social Research, 3rd ed, New York, Free

Hepworth D, (2013) Direct Social Work Practice, New York, Brooks/ Cole Publishing Company Press.

Nugent R William, "Probability and Sampling", In Thyer A, Bruce, (Edit) (2001), Social Work Research Methods, London, Sage Publishing.

Rubin A, Babbie E, (2001) Research Methods for Social Work, United States, Wadsworth/ Thomson Learning.

Williams M, et al, (1997) Research in Social Work, New York, F.E Peacock Publishers, Inc.

Wodarski S. John, (Edit) (1998) Research Methods for Clinical Social Work, N.Y, Springer Publishing Company, Inc.